قيل فيه نظر لان الشارح قايل بكون الهيولي علة قابلة لتشكل الصورة حيث قال في هذا الفصل ان الصورة ليست علة قابلية للشكل
لان القابل هو الهيولي والجواب ان يقال مراد الشارح حيث قال بقابليتها قابلية بالواسطة ولا شك ان الهيولي قابلة الشكل بواسطة
الصورة وحيث انكرها قابلية بلا واسطة ولا شك ان الهيولي ليست قابلة للشكل الصورة اولا وبالذات تامل

اقول فعلى هذا يلزم ان يكون
الصورة قابلة بالذات وهو
مناقض لقوله ان الصورة
ليست علة قابلية للشكل اللهم الا
ان يراد بالواسطة الواسطة في
الثبوت لا الواسطة في العروض

ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعلية المتقدرة عندهم
واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شرطية العلة هي الصورة
المطلقة والمفتقرة الى الهيولي في التشكل هي الصورة المتشخصة
المتاخرة عن التشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع
كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير
موجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول
بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولي يؤدي الى القول
بعضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولي الى الصورة في
التشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولي في
التشكل فالكلام سوى لزوم الدور فانه مدفوع لا بما قاله
هذا القائل فان كون الشيء علة قابلة لعرض قايم بشيء اخر

وهو ان الهيولي علة قابلية لشكل الصورة والصورة علة
فاعلية لشكل الهيولى امير ك

قيل هو معقول لان القابل اذا كان قابلا لعرض قايم
قال فيه فهو معقول اذ الحال في الحال في الشيء حال في ذلك الشيء

Copyright © King Saud University